

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

المجلس



E/ESCWA/SD/1999/WG.1/L.6 /c.2
5 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ملف حوار حول "الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني"
في إطار المناقشة عن تنفيذ نيرديمان المؤتمرات الدولية
بنيويورك، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

مشروع التقرير الختامي
والدليل المقترح لشراكة فعالة

99 - 3655

المحتويات

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
--------------	----------------	---------------

أولاً: تنظيم أعمال الحلقة.

- ألف - التحضير للدقيقة.
- باء - مكان انعقاد الحلقة وتاريخها.
- جيم - أهداف الحلقة.
- دال - المشاركون.
- هاء - جدول الأعمال.
- واو - الجلسة الافتتاحية.

ثانياً: خلاصة أوراق المدور.

ألف - المدور الأول: " مفهوم الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني وألياتها".

باء - المدور الثاني: " الشراكة الحكومية / الشعبية والحكم السليم".

جيم - المدور الثالث: " التنمية المستدامة ودور المنظمات الأهلية: وضع العالم العربي".

دال - المدور الرابع: " دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية".

هاء - المدور الخامس: " التطبيق المحلي للشراكة بين المنظمات غير الحكومية المدلية والسلطات المحلية الحكومية".

واو - المدور السادس: " دور المنظمات غير الحكومية في إطار المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية".

ثالثاً: دليل عمل مقترح للتراكة الفعّالة بين الحكومات والمجتمع المدني .

المرفقات

المرفق ١- المذكرة التوضيحية .

المرفق ٢- قائمة أسماء المشاركين .

المرفق ٣- جدول الأعمال .

”

أولاً- تنظيم أعمال الحلقة

ألف- التحضير للحلقة

١. لقد اتضح من توصيات المؤتمر العالمي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (١٩٩٥) ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني ١٩٩٦)، انه بات من الضروري حشد طاقات المجتمع بأكمله من خلال آلية مجتمعية وشراكة حقيقية تتضافر فيها جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية كافة لتضم المواطنين جميعا لانجاز التنمية المستدامة وتوزيع عوائدها بصورة عادلة تحقق للمواطنين على اختلاف خصائصهم ومواقعهم وانتماءاتهم، الحياة الكريمة وحقوقهم الأساسية كاملة.

٢. وفي إطار المتابعة على تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية عقدت اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) اجتماعات اربعة للخير اعلمتابعة على كل من المؤتمرات الدولية الأربعة المذكورة أعلاه كلاً على حده. ولقد أثرت، وتكررت في الاجتهادات المشار إليها مسألة آلية تنفيذ توصيات/ خطط عمل المؤتمرات الدولية على المستويين الوطني والاقليدي وبالتالي ضرورة ابحاث فيها بحثاً معمقاً باعتبارها آلية مشتركة للمؤتمرات الأربعة من أجل تفعيل الجهود بضمها والتنسيق ما بينها وتلليل العقبات التي يواجهها العمل التكاملي بشموليته واتباطه المباشر بخطط وبرامج عمل المؤتمرات الدولية.

٣. كما خصصت الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لمدة ثلاث سنوات من السنوات يركز على متابعة الدول العربية لتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية من ناحية من ناحية القضايا المشتركة عبر مقارنة شاملة وآلية متبادلة الأبعاد مؤهلة للتعاظم مع هذه القضايا المشتركة من خلال مفاهيم متكاملة تخطى البعد الأحادي المحصور في موضوع المؤتمر الواحد.

٤. ومن القضايا التي برزت أهميتها وتكبر الأهمية على ضرورتها هي قضية المشاركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني التي شاركت جنباً إلى جنب في المؤتمرات الدولية ونصت توصيات، خاصة تؤكد أهمية هذه المشاركة وضرورتها والتزام الدول العمل على تنفيذها.

٥. وبناء على ذلك تم القرار أن ترتب "شعبوية قضايا التنمية الاجتماعية و سياساتها" وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد "في الاسكوا حلقة حوارية لمدة يومين تتناول قضية المشاركة هذه وكيفية تفعيلها وتحويلها الى شراكة حقيقية تضم جهود المواطنين كافة من مؤسسات حكومية رسمية ومنظمات مدنية غير حكومية.

٦. قامت وحدة القضايا المعقدة الأبعاد بالاسكوا بتحضير مذكرة توجيهية لأهداف ومحاور هذه الحلقة الحوارية مع جدول أعمالها (المرفق -١ -) وبالاضطلاع بجمع المهام التنظيمية المتعلقة بتحضير الدعوات واستكمال اللجنة المدعوية من رطلت حسب تحضير الأوراق التي ستؤلف محاور الحلقة وتأمين سفر واقامة المشاركين وكافة الأمور الادارية والمالية المتعلقة بها، الى جانب اعداد التقرير النهائي.

٧. وقد تم ذلك بالتعاون مع أقسام شعبة القضايا الاجتماعية وسياساتها والإدارة المالية والمؤتمرات في الاسكوا.

باء - مخان انعقاد الحلقة وتاريخها

عقدت الحلقة في بينا، الأمم المتحدة، بيروت، الجمهورية اللبنانية في ٤ و ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩.

جيم - أهداف الحلقة

تهدف هذه الحلقة الى بارزة مفهوم الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومن مسمى الهيئات غير الحكومية على أساس التكامل باعتبارها أفضا، آلية عمل التنمية العما، التنموي للدول، والمجتمعات العربية عبر تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية.

تهدف هذه الحلقة لابرار قيمة هذه الشراكة في تمكين المجتمعات العربية وتطوير قدراتها على تنفيذ ومتابعة توصيات المؤتمرات الدولية من جهة وتحقيق - قو أو - مع تزايد مساهمة التنمية شاملة فيها بدرجة توزيع أفضل لفوائد التنمية على شرائح المجتمع بدمج - مع - كافة شرائح المجتمع المتلفة.

وذلك كان لا بد من أن تتضمن أهداف الحلقة، البحث في العقبات والصعوبات التي تعترض هذه الشراكة وفي متطلبات تعزيز الامكانيات المتوفرة ودعمها بالمعرفة الضرورية لتحقيق الشراكة وتقوية أثرها.

من أهداف الحلقة ايضاً " طرح مفهوم الشراكة والنياتها وعلاقتها بالحكم السليم والديمقراطية في الاستفادة من الخبرات المترجمة لدى المنظمات الأهلية والحكومات في هذا المجال ومن المعلومات وبرامج العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية في هذا الصدد والتي تؤكد أهمية الديمقراطية واللامركزية كسمات أساسية للحكم السليم.

وتتضمن أهداف الحلقة كذلك التعمق في خبرات المنظمات الأهلية لجهة واقع عملها وعلاقتها وعلاقتها بالحكومات، وأيضا البحث في الأساليب الأنسب التي تمكن هذه المنظمات من رفع مستوى ادائها لتمكينها من المساهمة في صنع القرار بكفاءة وتكامل مع الجهات الحكومية لترقى به مستوى الاداء الوطني جنباً الى جنب مع الحكوما.

دال - المشاركون

وتوجهت الدعوة للمشاركة بأعمال حلقة الحوار والمناقشة الى الخبراء المعنيين بهذه المواضيع وذلك بصفتهم الشخصية ولما يتمتعون به من خبرة ومعرفة وما لهم من مساهمات في المجالات الحكومية او النشاطات الأهلية التي من شأنها أن تغني الأبحاث

وتبلور المفاهيم والعلاقات المطلوبة لأجل ارساء قواعد الشراكة الفعالة في العمل التتموي على أساس تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية.

١٥. شارك في الحلقة ٤٣ خيرا من ٩ دول عربية هي المغرب، العراق، اليمن، سوريا، البحرين، تونس، الكويت، الجزائر، فلسطين، مصر، الأردن ولبنان.

١٦. وشاركت أيضا منظمات دولية وعربية اقليمية. ويتضمن المرفق (-٢-) قائمة بأسماء المشاركين والمؤسسات التي ينتمون إليها.

هاء - تنظيم الحلقة

١٧. يرفق من المرفق (-٣-) جدول أعمال الحلقة الذي أقره الاجتماع في مطلع جلسته الأولى.

واو - الجلسة الافتتاحية

١٨. افتتح الجلسة وزير الشؤون الاجتماعية اللبنانية الأستاذ ميشال موسى برعاية أعمال هذا الاجتماع في العاصمة مع الدكتور حازم البيلاوي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية للاغربية، آسيا، والاقليم العربي، وشدد على ضرورة التعاون والتنسيق الاقليمي بين المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات المجتمعية المدنية وتطور هذا التعاون كآلية وركيزة أساسية لتكثيف الجهد الانمائي وتوجيهه وتدفيق أهدافه بغاية أكبر وبكلفة أقل.

١٩. أشار إلى التحول المعان والبارز الذي يشهده العالم منذ زمن غير قصير نحو حشد وتفعيل مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية. فالمواثيق الدولية والمواقف والممارسات الاقليمية، والسياسات والالتزامات الوطنية المعلنة لمعظم الدول، باتت تؤكد على الاعتراف بأهمية المنظمات غير الحكومية وتنتظر الى دورها جنبا الى جنب ولشراكة حقيقية مع المؤسسات الحكومية، في تحقيق التنمية وعدالة توزيع عوائدها.

٢٠. وأشار إلى التحول المعان والبارز الذي يشهده العالم منذ زمن غير قصير نحو حشد وتفعيل مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية. فالمواثيق الدولية والمواقف والممارسات الاقليمية، والسياسات والالتزامات الوطنية المعلنة لمعظم الدول، باتت تؤكد على الاعتراف بأهمية المنظمات غير الحكومية وتنتظر الى دورها جنبا الى جنب ولشراكة حقيقية مع المؤسسات الحكومية، في تحقيق التنمية وعدالة توزيع عوائدها.

٢١. وطرح المواضيع الحيوية التي تشكل أساس النقاش والحوار، فتساءل: ما هو دور المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية وتحقيق أهدافها المنشودة؟ وما هي حدود علاقته بدور الحكومة؟ وما هو اطار المسؤولية وطبيعة آليات العمل وتقييم ممارسات وانجازات المجتمع المدني؟ وأكد ان المهمة الرئيسية لحلقة الحوار هذه هي محاولة الاجابة على هذه التساؤلات بهدف بلورة موقف عربي حيال مسألة الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني على أساس التكامل كآلية. أمل أن يمكن المجتمعات العربية وتطور قدراتها على تنفيذ خطط

عمل المؤتمرات الدولية ومتابعتها . وفي الوقت ذاته تطوير تصور ورؤية لطبيعة العلاقة بين الشريكين ولدور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية العربية ومجالات عمل ومهمات هذه المؤسسات ومسئولياتها.

٢٢. وختاماً أوضح ان هذه حلقة الحوارية هي واحدة من النشاطات التي تقع ضمن اطار المشروع العام الذي أقرته الاسكوا لفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ ، للمتابعة الاقليمية المتكاملة في الدول العربية للمؤتمرات الدولية بالتعاون مع الحكومات العربية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي متمنياً للحلقة نتائج ايجابية وقيمة.

٢٣. وألقى معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور ميشال موسى كلمة استعرض فيها نشأة ونظور المنظمات غير الحكومية والجمعيات، في لبنان اذ تطورت فكرة الدولة خلال قرنين من الزمن، ومعها تغيرت نشاطات المؤسسات العامة والخاصة وتشعبت نشاطاتها . فقد كانت مهمة الدولة الأساسية في الماضي المحافظة على الأمن: الأمن الداخلي والأمن الخارجي . وهذا ما دفع ببعض المفكرين الى تسميتها دولة الأمن . أما في عصرنا الحاضر فقد تطورت هذه المهمة لتشمل الخدمات أوضاعاً فأصبحت تعرف بدولة الخدمات الاجتماعية.

وأوضح انه لما كانت الدولة غير قادرة على تقديم تلك الخدمات دفعة واحدة، تكاد في الدول التي نشأت مؤسساتها المدنية وسياسة ادارتها الدولة تقوم بسنّها من جهة ولما اقتضى من جهة اخرى ان تلك المؤسسات الاجتماعية الخاصة، أي تلك التي تبسّط تابعة الدولة وتتميز بالاعتماد على الدولة في نشاطها الخاصة ففي لبنان الى القرن التاسع عشر كانت تدار من قبل الجمعيات الخيرية والعائلية التي كان من دورها تقديم الخدمات الاجتماعية الى المحتاجين في حين ان الدولة لم تكن تلعب دوراً هاماً في تقديم الخدمات الاجتماعية . وبحلول القرن العشرين المتأخر والجمعيات الاجتماعية التي عملت لأجل فحصة المرأة، جمعيات الرعاية الاجتماعية، وجمعيات رعاية المسنين، وجمعيات اصلاح الجنان، وجمعيات كيريوية، وجمعيات صخرية، وجمعيات دينية، وجمعيات

وأوضح الدكتور الاجتماعي البارز الدكتور ان علي الصعيد انحائي او علي الصعيد القريني والبلادي . فموضوعنا الفكرة التي كانت فيها البدايات غائبة، أو على الصعيد الرقائبي العام . وبدأ دورها أكثر وضوحاً خصوصاً أثناء الأزمات، حيث كانت نشاطاتها تتكامل مع نشاطات المؤسسات الحكومية.

٢٤. ونشأت جمعيات تعنى بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وعملت على تنزيه التشريع اللبناني من كل أشكال التمييز ضد المرأة ومن أجل تحديث القوانين ونشر ثقافة حقوق الإنسان . وقد مكن ذلك من باورة مواقف متطورة جدا في المجتمع المدني، في اتجاه الوداع الى المواطنة . وهذا الأمر الأساسي في بناء الديمقراطية الصحيحة القائمة على حكم ومنهجية ، قبل أن تكون سلطات وممارسة، وتعدى دورها الى المشاركة في عملية التنمية التي تطور مفهومها في السنوات، ليشمل قضايا اجتماعية مثل التخفيف من حدة الفقر وإعادة توزيع الدخل.

٢٧. ان دور المؤسسات والبيئات الخاصة غير الحكومية، يكمن أولاً في تعميم قيم المساواة والعدالة والتنمية وترسيخها، حتى تصبح حالة عامة تكمن في فكر المواطن وممارسته اليومية، وبالتالي تصبح الديمقراطية ومعها التنمية المستدامة، ليست مجرد كلمات أو أحلام بل فكري وممارسة وحالات عادية، لا نعمل لكي نبلغها فحسب وإنما من أجل تطويرها لكي تصبح ديموقراطية أفضل من تلك السائدة في المجتمعات المتقدمة، والتنمية مستدامة شاملة، وفقاً لمفهومها الجديد الذي حددته المؤتمرات الدولية، وما تعنيه من حياة اقتصادية واجتماعية أرقى، وتوزيع أفضل، لأدخال، وتغلب على الفقر والحاجات الاجتماعية، وبيئة خالية من التلوث ووطن يصبح مثالا.

ثانياً: خلاصة أوراق المحاور

ألف - المحور الأول

مفهوم الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني وآلياتها

٢٨. تناول البحث في هذه الدراسة مفهوم الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني وآلياتها. ويربط البحث موضوع الشراكة بالدعوة التي نادى بها لترسيخ ثقافة المساعدة الديمقراطية، واقتضى بذلك زيادة النظر في دور الدولة في توفير المناخ المناسب للمجتمع المدني والتنمية. ويشير البحث إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في عمليات التخطيط الكبرى التي سرى بها العالم في السنوات الأخيرة.

٢٩. وأظهر الفرق بين اشكالية الديمقراطية الحقيقية وهو التوافق على مبادئ ومؤسسات ديموقراطية تركز للحياة السياسية وإنما نتاج تراكم تجريبية طويلة لاكتساب مأكدة الديمقراطية. ومناول البحث الإشكالية بطرح السؤال: كيف يمدن إنجاز مثل هذا التراكم الديمقراطية؟ وما يمكن أن تكون الآليات التنفيذية في تحقيق التراكم الديمقراطية؟

٣٠. وبين البحث أسباب تأخر الديمقراطية في الدول النامية. ذلك ان الميراث الذي ورثته دول الاستقلال من مرحلة النضال من أجل الاستقلال، يقم بناء الدولة ويهمل أو يؤجل بناء الديمقراطية، ويقدم الرجوع الوطنية مسألة في سلطة مركزية على التعددية. وبين البحث أن الاستقلال كان يعني للاهالي استرداد ما انتزعتهم منهم سلطة الاحتلال: السيادة والعدالة الاجتماعية. لكن الذي حدث هو عكس ما كان متظراً، فقد ابتعدت الدولة في بلدان الاستقلال الحديث، عن مبدأ السيادة التي استبدلت بسيادة الجهاز الحاكم بخاصة في الاقتصاد الذي أصبح قائماً على المساوية وتقسيم الأثام. وأما في زمن العولمة الحاضر حيث أصبحت الأموال والرسامير سريعة الانتقال المفاجيء، فإن الدولة لم تعد تتحكم في قيمة عملتها الوطنية. وأصبحت تحدث ضغوط واكراهات المؤسسة المالية الدولية مضطرة لإصلاحات هيكلية كلفتها لاجتماعية باهظة مما أدى إلى اصطدام الدولة بمجتمعها.

٣١. وأوضح البحث أنه إذا كانت حركات المجتمع المدني في الدولة المتطلعة إلى الديمقراطية تضع المجتمع وتنظيماته الأهلية في مواجهة الدولة، فإن مفهوم الشراكة

يسعى الى اعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع وذلك على مستويين: توسيع القاعدة الاجتماعية للديموقراطية، وبناء التنمية على أساس من اللامركزية ومن مشاركة حقيقية للأهالي.

٣٢. فالشراكة علاقة بين الحكومة وطرف من أطراف مجتمعها المدني (مجلس بلادي، شركة، منظمة أهلية...) تقوم على استقلاليته وتشارك معا بين المجتمع والدولة. فلا شراكة حيث الدولة تبتلع مجتمعها المدني، ولا تنمية متكاملة مستدامة من غير ديموقراطية. والشراكة هي لامركزية في تدبير التنمية على أساس من توسيع قاعدتها الاجتماعية. وهي تستند على ديموقراطية محلية في اختيار المشاريع، وتدبيرها، وشفافية تمويلها. فالشراكة هي تعميق اجتماعي للمواطنة واشراك مستدام للأهالي في اختياراتهم التنموية.

ردار النقاش حول الموضوع

باء- المحور الثاني

الشراكة الحكومية/الشعبية والحكم السليم

٣٣. عرفت الورقة أسلوب الحكم الجديد بأنه عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والمجتمع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية بهدف تعبئة أفضل قدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم. من هذا المنطلق أتت فكرة "الشراكة" أو "التعاون" الجديدة بين الحكومة والفدلاخ الخاص والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق التنمية الشاملة الديمقراطية.

٣٤. وعرضت هذه الورقة البحثية لذلك الموضوع في ضوء التقسيم التالي: أولاً، الأساسيات الأساسية للمجتمع المدني والحكم الموسع والشراكة. ثانياً، المنظم. ثالثاً، المميزات بوصفها منظمات ربط ووصل وذات دور تموري. ثالثاً، علاقة القطاعات الثلاثة مع بعضها البعض والخاص والأهلي: علاقة منافسة أم شراكة؟ رابعاً، المزايا النسبية لقطاعات التنمية: المزايا النسبية. وخامساً، مراجعة نهضة المنظومة الجديدة في مصر.

٣٥. ظهر مفهوم ال GOVERNANCE كجزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف الاجتماعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، للتعبير عن التفاعل أو الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٣٦. ان هناك أربعة أنواع من "الحكم" لها تأثيراتها على المجتمع المدني والقطاع الخاص وهي "الاقتصادي" الذي يشمل عمليات صنع القرار وتأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى، و "السياسي" بمعنى سلطات الدولة وثلاثية التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ و "الإداري" باعتباره نظاماً فعالاً يتسم بالاستقلالية وتعرضه للمساءلة، و "النظامي" الذي يشمل العمليات وأبنية المجتمع التي ترشد السياسات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية لحماية الثقافات والتقاليد والقيم وخلق بيئة صحية تتأخر فيها الحرية، الأمن للانتقال إلى حياة أفضل.

٣٧. في هذا الإطار فان منظمات المجتمع المدني - وفي مقدمتها المنظمات غير الحكومية - تساعد على تحقيق ادارة أكثر رشادة للحكم من خلال توسطها العلاقة بين الفرد والدولة عبر قدراتها كإبنية مجتمعية، على تعبئة أفضل لجهود الأفراد، والتأثير في السياسات العامة وتعميق المساءلة الشفافية وتربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية ومساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على اداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق الرضاء العام (Public Consent) ، ومن هذا المنطلق تعد المنظمات غير الحكومية وكيلا (Agent) لتحقيق حكم أكثر رشادة.

٣٨. وطرح مفهوم "الشراكة" أو "المشاركة" ليعكس "شركاء التنمية" في المرحلة الحالية وهم الحكومات - المنظمات غير الحكومية - القطاع الخاص - المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التمويل.

٣٩. مع تكرار استخدام المفهوم واتخاذ من خلا لابرار الأدوار والعلاقات والمسؤوليات لأطراف المشاركة، يهنا التوقف هنا للتفكير في معنى "الشراكة Partnership" وأطرافها ومتطلباتها والآليات للنظر في هذا السياق، المصطلح على التكامل بين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التمويل، تعزيز وتنشيط الاقتصاد الوطني وبناء الاتفاق الجماعي، التعاون ثم المشاركة على أساس المنافع المتبادلة، من دون شروط، الشراكة مباديء الجودة - الأخذ والعطاء - المحاسبية أو المساعدة - توافق المطورين وتنسيقها.

٤٠. ويخشى البعض من أن "شركاء القوة" - مارجيزين أو داخليين، سبقه يفرضون دوراً هاماً في التنمية على الشعوب المحبة المستهدفة، كجودة وشروط تمثيلها، المجتمع مع المنظمات غير الحكومية (شراكات) خاصة الفقراء والنساء وجماعات الأقليات، وتأمرون بحرية التنوع والتطوير في قوانين القانون مطلوبة لتأكيد مشاركة المجتمع المدني، دعم التنمية الحزبية وتمكين المجتمع المحلي، ضرورة أن تكون أهداف، علاقة الشراكة واضحة، تأمين الإجماع المتساوي على الأهداف والعمليات التي تطوي عليها الشراكة داخل كل طرف مشارك.

٤١. أن عمل المنظمات غير الحكومية محاط بثلاثة افتراضات، تثير في الإثمان بديديت: الأولى: تلك المنظمات، الأولى ان المنظمات غير الحكومية تمثل قوة ضغط للأجول الديموقراطي والمجتمع المدني التعددي، والثاني، ان المنظمات غير الحكومية هي فرس الزهان التخيليين، العالم من الفقر وتحقيق التنمية المتواصلة، والثالث ان المنظمات غير الحكومية تدعم كفاءة توصيل الخدمات العامة للمواطنين.

وإن نقاش حول الموضوع.

جيم - المحور الثالث

التدبير البشرية المستدامة ودور المنظمات

الأهلية : "وضع العالم العربي"

تتناول هذا المحور موضوع التنمية البشرية المستدامة من حيث مفهومها ونشأتها وتطورها، ودور مفهوم المنظمات غير الحكومية ودورها بهدف التوصل الى توصيات وأفرة ياترسل مشاكل الوضع العربي القائم وتوفير مناخ قادر على تطوير عمل المنظمات غير الحكومية العربية وتزويدها بالتنموي.

عرض البحث لمشكلتين أولاهما المشكلة النظرية الناتجة عن تنوع التعريفات الخاصة بالمفاهيم الأساسية، والثانية بانعدامها، إضافة الى تعريفات محددة للمفاهيم الثلاث الأساسية وهي: التنمية البشرية المستدامة، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية وخصن الى وضع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، الموجبة للدراسات المتعلقة بهذه المفاهيم الأساسية. كما تناولت البحث عن السؤال حول دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة في البلدان العربية.

أما النتائج فهذه التنمية البشرية المستدامة وتطوره واعتمد المفهوم القائل بأن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية تركز على الإنسان وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، إضافة الى ضرورة الاهتمام بالاجيال القادمة.

أما النتائج فهذه التنمية البشرية المستدامة وتطوره واعتمد المفهوم القائل بأن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية تركز على الإنسان وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، إضافة الى ضرورة الاهتمام بالاجيال القادمة.

أما النتائج فهذه التنمية البشرية المستدامة وتطوره واعتمد المفهوم القائل بأن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية تركز على الإنسان وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، إضافة الى ضرورة الاهتمام بالاجيال القادمة.

أما النتائج فهذه التنمية البشرية المستدامة وتطوره واعتمد المفهوم القائل بأن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية تركز على الإنسان وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية، إضافة الى ضرورة الاهتمام بالاجيال القادمة.

على التطوع « وبحثت الورقة في دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية المستدامة على الصعيد العالمي والبلدان العربية فأشارت الى الغموض السائد في المفاهيم والمصطلحات والأدوار -ير المتخصصة في ضوء اختلافات الأوضاع التنموية للدول ، وهو ما أكدته دراسة ميدانية سابقة اعتمدت عليها الورقة « وفي اطار البحث عن شبكات عربية للمنظمات غير الحكومية عرضت الورقة لنماذج منها، وعرضت لتفاصيل اهدافها وآلياتها وامكانياتها وانجازاتها ومتطلباتها من اجل تفعيل عملية التنمية في البلدان العربية.

ودارت المناقشات حول هذا المحور.

دال - المحور الرابع

دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية

تركز الأبحاث في هذا الحور على الإشكالية الهامة حول " دور المنظمات الأهلية العربية في التنمية المحلية " ، اذ ان انتشار الدعوة العالمية الى تفعيل المنظمات الأهلية وتكريس دورها في التنمية انعكس على المنظمة العربية، وقد تزايد الوعي بشأن تحقيق التنمية الشاملة التي يجب الا يمارن مسؤولية الحكومات وحدها حيث انها عملية ديموقراطية تعتمد على التفاعل المتبادل بين المجتمع والدولة.

أقول أبحاث التطوع على المتغيرات الخاصة بالمنظمات الأهلية العربية فسي ارتباطها بالدور التنموي خاصة على مستوى المجتمعات المحلية.

تناول البحث مسألة إشكالية التنمية العربية والمنظمات الأهلية وبين ضرورة ان تعيد المجتمعات العربية الفئس فيها سبق من تجارب وسياسات وان تفتش بأمانة عن رؤية تنموية متبادلة تتسمز بها الترويج من مازق التخلف والتجربة وتناك بتجاوز النمو الاقتصادي حصصا الى تنمية شاملة تكون اهدافها متطابقة مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين وينبع من المجتمع المحلي لا من خارجه ، وأوضح البحث ان التنمية المحلية هي عملية تعظيم قدرة المواطنين على المستوى المحلي في المشاركة الفعلية في صياغة أهداف التنمية الشاملة وخطط عملها محليا وإيجاد آلياتها المناسبة التي تؤدي الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الشاملة.

وأكد البحث ان الدور ايجابي للمنظمات الأهلية الذي يقوم بمهام رعائية او خدمية لا يهدف الى احداث تغيير في نظام المجتمع ولا يساهم في تعظيم مشاركة المواطنين بل هو بمثابة اعانة لانتاج التلافات التنموية.

أما دور المنظمات الأهلية التنموية فهو يتسم بعلاقته بمؤسسات المجتمع الأخرى (الدولة والسوق) ويؤدي الى التوازن الاجتماعي القوي الفاعلة وبذلك يعتبر العمل الأهلي عبر هذا المنظور مؤسسيا وليس مجرد تطبيق.

٥٣. وتطرق البحث كذلك الى ظاهرة العولمة والملاءمة وأثرها على ساحة المنظمات غير الحكومية العربية حيث اتركيز على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، خارج الاطار الخاص بالدولة القومية. وجاء في البحث ان عولمة المنظمات الأهلية غالبا ما تؤدي الى تكريس الدور الوظيفي للمنظمات الأهلية في دول العالم الثالث، وذلك تكريس للتبعية والتخلف واستبعاد الدور لبنوي التتمري الوطني الذي يشكل الخيار الوحيد لضمان التعبئة والحشد الواعي للمواطنين، في سعيهم بصدق الى تحقيق التنمية الشاملة المستقلة.

٥٤. يطرح البحث، تساؤلا أساسيا حول مرقع القطاع الأهلي العربي من هذا الخيار التتموي؟ وأجاب بحري عن مسهب للدوامل التي ساهمت في توسيع عدد ربحم وأشكال مؤسسات المجتمع المدني من عوامس داخاية (تعدد الأروضاع الأاخلية الخاصة بكل قطر عربي) أو عوامس خارجية تتعلق بمغيزات النظام العامي، وقام تبويبا وتحليلا لأنشطة القطاع الأهلي العربي فلاحظ وجود علاقة بين الظروف الأاقتصادية والأاجتماعية والسياسية، ورحم الدور الذي تقوم به الدولة، وبين حجم الأخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية. وخلص الى ان أنشطة المنظمات الأهلية العربية منارات بشكلا، عام تقوم بالدور الخدمي باعتبارها مساندة في أطارها المنظور الوطني، فهي لم تستطع بعد ان تكون رسائط أاجتماعية بديرية، تساعد على تعبئة المواطنين على مستوى الأاقتصادي وتمكنهم من المشاركة بشكلا، فعال في صنع التتمية.

٥٥. كما أكد البحث على ان مطلب، تفعيل المنظمات الأهلية العربية ان يصاحبه مطلب اقامة دواة قوية، قادرة، عادلة، تطبق الدوة بقراطية وتبني التتمية للمنظمات الأهلية.

وقد دارت المناقشات حول هذا الموضوع بما ذكره فيما يلي:

٥٦- المحور الخامس

التطبيق المحلي للشراكة بين المنظمات غير الحكومية والبلديات المحلية:

دراسة حالة: بلديات دبي

ان. نهذه الورقة التي انه مما بدأ موضوع الشراكة مهما من منظار القيم الانسانية والفكرية، الا انه يتفكك ويتلاشى عناصره عند استحقاق التطبيق، وبخاصة اذا كان هناك تباين في النظرة الى التتمية وفي الوصول الى المصادر الأساسية والأاقتصادية والفنية بين الحكومات والمنظمات الأهلية. وبحث، الورقة في ما تعنيه الشراكة لكل من الطرفين وكيف تتم على أرض الواقع برغم الأاقتصاديات، والتحديات، والتحديات، وواقع التتمية العملية بين القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وأنه جماعات المتداولة في عملية التتمية.

٥٧. واستخلصت الورقة دور ومهام المنظمات الأهلية كما بدأت في توصيات المؤتمرات الدولية كالتالي: - الدور ادعائي والتوعوية. - الدور الاستثماري لخدمة السلطات المحلية. - الدور التقني في مراقبة تنفيذ المشاريع الامتارية وبيزنس المنظمات، والاقوام بدور المساعد

أو الوسيط بين المستفيدين، والمانحين بخاصة في برامج الاقراض للمشايخ الصغيرة المدرة للدخل.

٥٨. وناقشت الورقة ثلاث حالات للعلاقة بين المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، في الأردن، وفي مصر وفي الضفة الغربية. فأوضحت ان أدوار الشركاء تختلف باختلاف الأجواء السياسية والبنية الاجتماعية، وبالتالي تختلف طريقة تفاعلهم ومدى الانتفاع من المزايا الخاصة اكل منهم.

٥٩. واستتجدت الورقة من تحليل الحالات الثلاث المذكورة العناصر التي تسهل الشراكة وتلك التي تعيقها، والتحديات التي تواجهها. واستخلصت عددا من المؤشرات والأسس التي يجدر توافرها في عمية التخطيط ووضع السياسات التي تجعل الشراكة ممكنة بين الحكومات والمنظمات. وفي هذا السياق بينت الورقة ان الشراكة ليست في ان يسند الشريك المتسلط الأدوار الثانوية للشريك الأصغر، بل ان الشراكة الحقيقية هي في الاسهام معا في اتخاذ القرار اثناء التخطيط ورسم السياسات.

٦٠. وتوصلت الورقة الى التأكيد على أن الشراكة ممكنة، وأنها قادرة على احداث تغيير في المجتمع. ولاحظت ان ذلك يحصل خارج أطر المؤسسة (المنظمة) بأن يكون غالبا عبر أجان عمل خاصة بالمشاريع التي تنفذها المنظمة. وينتهي الترقية الى ضرورة تنسيق العمل بين مختلف الشركاء على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، واعتبرت ان ذلك جزءا من التحديات التي تواجه الحكومات في مراقبة ومساندة مشاريع التنمية.

ودار النقاش حول هذا الموضوع.

واو- المحور السادس،

دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها

٦١. عالجت هذه الورقة متابعة المنظمات غير الحكومية في الدول العربية للمؤتمرات الدولية الأربعة: المؤتمر الدولي لاسكان والتنمية (١٩٩٤)، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (١٩٩٥)، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المولى الثاني (١٩٩٦). انشركت المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات المذكورة وأسهمت، في وضع توصياتها والتزمت بتنفيذها. استعرضت الورقة أهم الاجراءات والتوصيات الخاصة بدور المنظمات غير الحكومية في هذه المؤتمرات، وأخصت بعض الأوراق البحثية ذات الصلة بمتابعة تنفيذ مقررات المؤتمرات الأربعة وعرضت الورقة لأمثلة من دول عربية تظهر نوع العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات التي تتراوح بين التعاون والصراع تبعا لمسدى اقتدرات أو ابتعاد الرؤى والسياسات والبرامج المعتمدة لدى كل منها. وركزت الورقة على ان دور المنظمات غير الحكومية لا يقل عن دور الحكومات بل انه يمكن أن يكون ذا أهمية بالغة بمنظار الجهات المانحة التي يعينها أن تصل مساعدها الى القاعدة الشعبية بأدفع وأدفع طريق.

٦٧. ولاحظت الورقة ان المنظمات، المعنية بتطوير أدائها والارتقاء بدورها لتفعيل شراكتها مع الحكومات وتحقيق التنمية الاجتماعية، وانها كذلك تتقبل التأكيد عبر القوانين والتشريعات التي تضمن الحق في تشديد المنظمات وحق الأفراد في عضويتها والاعتراف بادرارها الأساسية وأن تخضع للمساءلة والشفافية والمحاسبة والرقابة على أعمالها. كما أشادت الورقة على أنه لا بد من اعتماد مبدأ الشراكة الانمائية الكاملة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تجديد الأمان والاحتياجات واتخاذ القرارات، و تنفيذ البرامج ومتابعتها وتقييمها وتبادل الخبرات والمعلومات، وأشارت الورقة الى المعوقات التي تضعف دور المنظمات الأهلية ومنها التمويل، وغياب أو ضعف الممارسات الديمقراطية والنقد في القدرات، والاعتماد البشرية وضغط التنسيق فيما بينها وغياب استراتيجيات واقعية لعملها كذلك قلة مشاركة المراد والشباب في ادارتها وتنفيذ برامجها.

وإدار التفتيش، حولها الموضوع.

الدليل المقترح لشراكة فعّالة بين الحكومات والمجتمع المدني في إطار متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية

برزت من حصيلة الاوراق والتعليقات والمناقشات التي تداولها المشاركون في حلقة الحوار حول الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية، توجهات، تُولف في مجموعها دليلا مقترحا للشراكة الفعّالة وما تتطلبه من الشركاء ومن المجتمع بشكل عام.

وجاءت هذه التوجهات في أربعة أقسام:

القسم الأول: يتعلق بالمفهوم الرؤية والمعارف والآلية. الضرورية لوضع قواعد سليمة للشراكة الحقيقية.

القسم الثاني: يركز حول الدخومات وموقفها ومساهمتها في تفعيل هذه الشراكة.

القسم الثالث: يركز حول المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة من خلال الشراكة الفعلية مع الحكومات.

القسم الرابع: يركز على تعزيز بوسيط الشراكة لتحقيق التنمية المستدامة وإقامة التحالفات التي تخدم التنمية الشاملة والفرص العادلة أعوانها.

القسم الأول: المفهوم الرؤية والمعارف والآلية الضرورية لوضع قواعد سليمة للشراكة - أو - لتأسيس الشراكة، بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

١-١-١- اعتبار المنظمات غير الحكومية شريكا أساسيا مع الحكومات على قاعدة الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون وإيجاد آلية تنظم هذه الشراكة بما في ذلك تحديد الأطر التنفيذية والسياسات والأهداف، وتهيئة المناخ المناسب لإقامة الشراكة الحقيقية.

١-١-٢- إنتاج رؤية أو مفهوم واضح للتنمية الوطنية الشاملة في الاطار والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العربي يقوم على المشاركة الحقيقية للمواطنين، ويحمل مضمونا تعبويًا يربط بتعظيم قدرات المواطنين وفرصهم المجتمعية، مع إيجاد الآليات التي تضمن الأسس الديمقراطية لهذه المشاركة.

١-١-٣- تبني رؤية جديدة للقدح غير الحكومي باعتباره طرفا في العملية التنموية على اساس شراكة تستند الى التكافؤ في علاقات القوى بين الأطراف المختلفة، فالقطاع الأهلي شريك للدولة وليس وكيلًا أو بديلا أو معاديا لها.

٤-١-٤. تكامل الدعوة الى تقوية القطاع الأهلي مع الدعوة الى وجود دولة عصرية قوية، تقوم على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. اذ يعتبر ذلك ضمانا اساسية لوجود شراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الأهلي غير الحكومي

٤-١-٥. تشجيع ايجاد الآليات والنظر التي تمكن المنظمات غير الحكومية من المساهمة في صياغة السياسات والبرامج التنموية لوطنية بما في ذلك تمثيلها في اللجان والمجالس المتخصصة على مختلف المستويات والخاضعة بالتخطيط والتشريع والبرامج التنفيذية الانمائية وكذلك في اللجان الخاصة والمتابعة على تنفيذ توصيات وخطط عمل المؤتمرات الدولية.

٤-١-٦. ضرورة تعميق المعرفة حول اوضاع المنظمات غير الحكومية ودورها وامكاناتها والسياسات التي تواجهها واجراء مزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال وبخاصة ما يتعلق بها في المناطق النائية واقلام براسجها ومدى تمثيلها وحملها صوت القاعدة وعلاقتها بمؤسساتها البعض وتوسيع قاعدة انفتاح المنظمات ومصادقتها بها تجاه اوطيعة علاقتها بالمؤسسات الرسمية والكومية كثيرا. لازم للتدخل الناجح لتقريبها وتطويرها وتمكينها من القيام بدور جدي وفعال في عملية التنمية البشرية المستدامة.

٤-١-٧. تشجيع البحث والدراسات المتعلقة بالقطاع الأهلي وترويج التجارب الناجحة وتسهيل تبادل الخبرات في مختلف المجالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

٤-١-٨. التعاون مع المؤسسات الحكومية ذات المستويات الحامدية والمحلية والقطاع الخاص في ايجاد آليات ووسائل جديدة وشاملة لتدعيم القطاع الأهلي.

٤-١-٩. تشجيع المنظمات غير الحكومية في ايجاد آليات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات المستويات الحامدية والمحلية والقطاع الخاص في ايجاد آليات ووسائل جديدة وشاملة لتدعيم القطاع الأهلي.

٤-١-١٠. تشجيع المنظمات غير الحكومية في ايجاد آليات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات المستويات الحامدية والمحلية والقطاع الخاص في ايجاد آليات ووسائل جديدة وشاملة لتدعيم القطاع الأهلي.

٤-١-١١. تشجيع المنظمات غير الحكومية في ايجاد آليات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات المستويات الحامدية والمحلية والقطاع الخاص في ايجاد آليات ووسائل جديدة وشاملة لتدعيم القطاع الأهلي.

٤-١-١٢. تشجيع المنظمات غير الحكومية في ايجاد آليات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات المستويات الحامدية والمحلية والقطاع الخاص في ايجاد آليات ووسائل جديدة وشاملة لتدعيم القطاع الأهلي.

٤-١-١٣. تشجيع المنظمات غير الحكومية في ايجاد آليات جديدة للتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ذات المستويات الحامدية والمحلية والقطاع الخاص في ايجاد آليات ووسائل جديدة وشاملة لتدعيم القطاع الأهلي.

٢. القسم الثاني: حول الحكومات وموقفها ومساهمتها في تفعيل هذه الشراكة .

٢-١. تشجيع انشاء المنظمات غير الحكومية وتوفير المناخ السياسي والقانوني الذي يكفل سهولة تأسيسها وتمكينها وقيامها بدورها في كنف إستقلالية وإحترام متبادل بين السلطات والمنظمات غير الحكومية.

٢-٢. تزويد المنظمات غير الحكومية بالمعلومات والوثائق ونتائج المؤتمرات الدولية ومتابعتها ودعوتها لأمؤتمرات واللقاءات المحلية والإقليمية والدولية الخاصة برسم السياسات التنفيذية وإشراكها فحلبا في عملية التخطيط وصنع القرار .

٢-٣. حث الحكومات على تطبيق معايير واحدة للتعامل مع جميع المنظمات غير الحكومية واتباع وسائل تؤدي الى إقامة الثقة بينها وبين المنظمات.

٢-٤. دعم الحكومات للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتطبيق برامج عمل المؤتمرات الدورية.

٢-٥. شرح القوانين وتوضيح الأدلة وتبسيط المعاملات الخاصة بتأسيس المنظمات غير الحكومية ومراعاة مبرراتها.

٢-٦. حث الحكومات على رفع مستوى أداء الخدمات العامة وتوسيع نطاقها وفعاليتها.

٣. القسم الثالث: حول المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة واستمرارها من خلال الشراكة الفعلية مع الحكومات.

٣-١. تحسين الأداء الداخلي للمنظمات الأهلية بالاعتماد على تغيير الممارسات غير المؤسسية طموح المنظمات الأهلية . وذلك من طريق القوانين والنواحي والتوعية الديمقراطية، مع التركيز على أهمية دورها ونتائج الفعالية والتأثير الإيجابية لتظهر عناصر جديدة في إدارة وتنفيذ شؤون المنظمات وتوسيع وتوزيع العضوية العاملة فيها.

٣-٢. تشجيع مشاركة الفئات المستهدفة في تحديد الإجراءات وصنع القرارات واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في العمل .

٣-٣. العمل على زيادة قدرة المنظمات الأهلية بهدف الاعتماد على الذات في مواردها بصيرورة أساسية قبل اعتمادها على الدعم الحكومي وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل المنظمات غير الحكومية.

٣-٤. تنشيط ودعم مراكز التدريب العاملين في القطاع الأهلي لتهيئة مهاراتهم ودعم قدراتهم كعناصر فعال في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٣-٥. العمل على تطوير دور المنظمات غير الحكومية القائم على تقديم الخدمات والرعاية وتوسيع دورها البيوي الانمائي المرتبط بالتنمية والتغيير الاجتماعي.

- ٦-٣. تنظيم جهود المنظمات غير الحكومية والتنسيق فيما بينها لاستبدال التنافس بالتكامل مما يعزز الثقة والتعاون وذلك لجميع المنظمات بحسب القضايا التي تختص بها وإنشاء شبكات بين المنظمات التي تعمل في مجال مشترك بهدف زيادة قدرة هذه المنظمات على النشاط والتأثير.
- ٧-٣. تكثيف الجهود الرامية إلى التنسيق بين المنظمات غير الحكومية وبخاصة على مستوى العربي لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.
- ٨-٢. تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجال التوعية والحث على تحديث القوانين المتعلقة بالمشاركة والمتابعة لقضايا الشأن العام.
- ٩-٣. وضع أسس ومعايير واجراءات واقعية لعمل المنظمات غير الحكومية تضمن المحافظة على نوعية الأداء والمسؤول المهني لهذه المنظمات وتقييم عملها بصورة دورية.
٤. القسم الرابع: يتعلق بتوسيع قاعدة التمويل لتحقيق التنمية المستدامة واقامة التحالفات التي تخدم أهدافها والبرامج ايجاد نوعا احدثها.
- ١-٤. دعم المنظمات غير الحكومية التي لديها القدرة ان تمول امر المشاريع التنموية وتزود الدخل المخطط بهدف تعزيز دورها الفعالة ذاتيا والاعتماد على الذات.
- ٢-٤. بحث وسائل الاعلام مواكبة دور المنظمات غير الحكومية في ايجاد مشاريع تنموية العمل الاهلي التنموي.
- ٣-٤. توفير التمويل الكافي المخصص للبرامج والمشاريع الرامية الى تعزيز وتطوير الأنشطة والمشاريع الصغيرة الانتاجية مع ايلاء عناية خاصة البرامج التي تستهدف النساء اللواتي يعيشن تحت وطأة الفقر.
- ٤-٤. دعم مشاركة المرأة كفاعل أساسي في كل المشاريع رفي، مختلف مراحلها.
- ٥-٤. بحث المنظمات غير الحكومية النسائية التدريبية على المشاركة الفعالة في العمل الانمائي بوصفها طريقا لا ايجاد المرأة في التنمية المتدامة.
- ٦-٤. تشجيع الشباب والشابات في الريف والمدن على تنظيم أنفسهم ضمن تنظيمات أهلية لتحقيق قواعد الشراكة التنموية الفعالة.
- ٧-٤. دعوة وسائل الاعلام للقيام بدور أساسي في التوعية بأهمية متابعة توصيات المؤتمرات الدولية وتنفيذها بشراكة حقيقية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في كل مراحل التخطيط والعمل والتقييم وبضرورة إشراك المرأة في برامج تنفيذ التوصيات مقررات المؤتمرات الدولية.

٤-٨. الاستفادة من الجامعات ومراكز البحوث والدراسات في الدول العربية لتكثف وتوجه البحوث نحو تعميق عمل وأدار الشركاء وتطوير البرامج والسياسات في مختلف الميادين الاجتماعية.

٤-٩. اشراك المؤسسة التعليمية في تعزيز قدرات المواطنين على ممارستهم دورهم الوطني وذلك عن طريق ادخال حق ممارسة المواطنة وتعزيز مهاراتها في البرنامج التدريسي وتطوير المناهج الدراسية والأنشطة التربوية وأساليب التدريس والادارة بهذا الاتجاه.

E/ESCWA/SD/1999/WG.1/L.6/c

قمة حوار حول الذراكة بين الحكومات و المعج
شروع التقرير التامى و الدليل المقترح لشرا

United Nations ESCWA



00000155: 2